حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الباحث/ مساعد فقعان درنكس فرحان سعيد العازمي

مشروع بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

جامعة عين شمس- كلية الحقوق- قسم القانون العام

(ISSN: 2537 - 0758)

حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الباحث/ مساعد فقعان درنكس فرحان سعيد العازمي

ملخص: ترجع البذور الأولى لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى يوم ٤ فبراير ١٩٨١ حيث اجتمع وزراء خارجية الدول الست[١] المنشئة للمجلس فى مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية)، وأصدروا بياناً جاء فيه أنهم اتفقوا على إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية[٢].

وقد أشار هذا البيان إلى ما يربط الدول الأعضاء فى المجلس من أنظمة متماثلة فى جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتشريعية بما يخدم مصالحها، ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها، وفى هذه الدورة تم اختيار مدينة الرياض مقراً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[٣]. وفى ٢٥ مايو من نفس السنة عقد المؤتمر الأول لقمة دول المجلس فى أبوظبي، تمخض عنه ميلاد المجلس، وتبنى ميثاقه المنشئ أو نظامه الأساسي بمجرد التوقيع عليه[٤].

ومما لا شك فيه أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يُعد من قبيل المنظمات الدولية بالمعنى القانوني والفني للكلمة، إذ – كما سنرى لاحقاً – هو شخص قانوني له إرادة ذاتية وأهلية خاصة، وله أجهزته الدائمة، كما أن له بعض الاختصاصات التى منحتها له الدول الأعضاء، فضلاً عن أنه تم إنشاؤه بمقتضى اتفاق دولي وقعته الدول الست– الأعضاء– وهو النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[٥]. وعلى هذا النحو فإن الحديث حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يقتضي أن تتم دراسته من زوايا ثلاثة نخصص لكل منها مبحث مستقل وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهيكله التنظيمي.

المبحث الثاني: الوضع القانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثالث: أهداف ومبادئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الأول

عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهيكله التنظيمي

نتصدى فى هذا المبحث لبيان عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذلك بيان هيكله التنظيمي فى مطلبين على التوالي وذلك كما يلي:

المطلب الأول: عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المطلب الأول

عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن تقسيم عوامل نشأة مجلس التعاون لدول الخليج إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية وهو ما نعرض له فى فرعين متتالين على النحو التالي:

الفرع الأول: العوامل الخارجية لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفرع الثاني: العوامل الداخلية لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفرع الأول

العوامل الخارجية لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن إجمال تلك العوامل الخارجية فيما يلي: -

أولاً: أطماع الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الخليج العربي:

بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج عام ١٩٧١ اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تأمين منطقة الخليج العربي **من جهة نظرها على أسلوبين:**

الأول: يتمثل فى زيادة أو تكثيف الوجود البحري لها بالقرب من المنطقة سواء من خلال الأسطول الأمريكي فى المحيط الهندي أو التفكير فى أسطول أمريكي يوجد بصفة دائمة فى بحر العرب، على مشارف المنطقة، والقيام بزيارات ودية أو المرور فى الخليج بالقطع البحرية الأمريكية من وقت لآخر.

الثاني: هو ملء الفراغ من خلال وحدة إقليمية مرتبطة بالغرب وموالية له[٦]، وكان الذي يقوم بهذا الدور هو شاه إيران وذلك لخدمة مصالحة الخارجية بعد احتلاله للجزر الخليجية فى عام ١٩٧١. ونلاحظ أن الأمريكان كانوا يمدون الشاه بالأسلحة لكي يقوم بدور الشرطي فى الخليج العربي، وذلك للحفاظ على المصالح الأمريكية فى المنطقة.

وبعد قيام الثورة فى إيران ١٩٧٩[٧] بدأ الأمريكان يبحثون عمن سيقوم مقام إيران لكي يحافظ لهم على مصالحهم فى المنطقة وذلك بعد امتناع السعودية عن القيام بهذا الدور، ولقد وضح أن هناك خطوطاً أساسية لدى الإدارات الأمريكية[٨] المتعاقبة سواء كان الحكم جمهورياً أم ديمقراطياً تجاه موقع الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة

(ISSN: 2537 - 0758)

الخليج، ولكن هذه السياسات تنشط فى فترة وتهدأ فى فترة أخرى إلا أن منطقة الخليج أصبحت بدءاً من السبعينات فصاعدا منطقة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم لحلفائها.

وارتكزت سياستها فيها على ما يلي:

١. الحفاظ على تدفق النفط وبأسعار معقولة.
٢. الحرص على عدم سيطرة القوة المضادة[٩] للمصالح الأمريكية والغربية على المنطقة.
٣. الحفاظ على أسواق المنطقة مفتوحة للتجارة الغربية وتعزيزها[١٠].

ومن الملاحظ أن الرئيس الأمريكي كارتر قد أعلن عن تشكيل قوات للتدخل السريع والتأكيد على أن أمريكا لن تتردد فى استخدام كل الوسائل بما فيها القوة العسكرية لحماية المصالح الأمريكية فى الخليج، ثم جاءت إدارة ريجان لتضع تأمين منطقة الخليج على رأس أولوياتها فى المنطقة العربية[١١].

وبعد سرد هذه المخططات الأمريكية فى كيفية الوصول إليها– أي منطقة الخليج– ووضع يدها عليها، وأنها تفكر فى هذا الأمر من الخمسينيات فمنذ أيام الرئيس الأمريكي "دوايت ايزنهاور" فى عام ١٩٥١ والأمريكان يضعون المخططات للوصول إلى المنطقة[١٢]، **يمكن القول إن هذا كله كان يُعد بمثابة أحد الدوافع الرئيسية التي أدت بأبناء الخليج العربي لكي يتفقوا فيما بينهم على قيام مجلس يحافظ على كيانهم، ويرعى مصالحهم.**

ثانياً: الموقف السوفيتي من منطقة الخليج العربي:

من الواضح بعد عرض الموقف الأمريكي فى منطقة الخليج وكيفية فرض سيطرتها عليه[١٣]، نجد فى الجانب الآخر أن السوفيت يسعون كي يجعلوا الأمريكان لا يصلون إلى هذه المنطقة ويفرضوا سيطرتهم عليها، إذ وضح هذا الموقف فى مبادرة برجنيف عام ١٩٨٠ أي قبل قيام مجلس التعاون الخليجي، حيث نشرت مجلة الشئون الخارجية السوفيتية تحت عنوان: "الطريق إلى السلام فى الخليج العربي"[١٤] **المبادئ التى بنيت عليها المبادرة والتى تمثلت فى:**

١. الدعوة لعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية فى الخليج.
٢. عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد بلدان المنطقة.

٣. احترام حقوق سيادة دول المنطقة واحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول الخليج.
٤. احترام حقوق سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية.
٥. مناقشة حالة الأمن فى الخليج بمشاركة كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد جاءت هذه المقترحات لتؤكد على الرغبة السوفيتية فى القيام بدور هام بالنسبة لمجريات الأمور فى الخليج العربي، وقد أدت كل هذه المقترحات بما تحمله من مواقف ومواقف مضادة إلى إذكاء الشعور بالخطر والمخاوف من قبل دول الخليج[١٥].

ويمكننا أن نفسر موقف الاتحاد السوفيتي تجاه الخليج فى السبعينيات والثمانينات فى النقاط الآتية[١٦]:

١. أن الخليج قريب نسبياً من حدوده، ونظراً لهذا القرب يرى أنه أكثر أحقية للتواجد من الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. أهمية الخليج لحلف الناتو (التحالف الغربي) وحرمان الحلف من اقتصاديات الخليج النفطية والتجارية يعزز من مكانه الاتحاد السوفيتي وحلفائه.
٣. حرمان المعسكر الغربي من الخليج، أو إضعاف نفوذه فيه، يعد فى حد ذاته مكسباً للاستراتيجية السوفيتية لإبعاد نقاط الانقضاض على مصالحها.

وأمام هذه المخاوف والأخطار بدأ أبناء الخليج فى التفكير ملياً فى كيفية تكوين حلف أو تكتل يهتم بشئونهم ويوحد صفوفهم حتى يحافظوا على أمن الخليج، فكان ذلك من الدوافع الرئيسية لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: الحرب العراقية الإيرانية[١٧]:

بعد سقوط نظام الشاه ونجاح نظام الخوميني فى إيران عقب الثورة الإيرانية[١٨] زادت مخاوف دول الخليج إذ أن نظام الخوميني لم يُخف أطماعه فى الخليج كما لم يُخف عزمه على استرداد ما يراه أرضاً إيرانية محتلة، ومن هنا ظهر التفكير فى الاستيلاء على شط العرب[١٩]، مما حفز العراق– وبإيعاز من القوى الخارجية– على تخليص إقليم عربستان من السيطرة الإيرانية.

ونظراً لما تمثله العراق من بوابة لأمن دولة الخليج ناهيك عن الروابط الجغرافية والحضارية بينها وبين العراق ولأنها ظهرت بمظهر الحامي لاستقلال واستقرار الدول

(ISSN: 2537 - 0758)

الخليجية– والتى تغلبها النزعة السنية– فى مواجهة المد الثوري الشيعي[٢٠]، وحيث لا قدرة لدول الخليج على مواجهة إيران عسكرياً[٢١]، وخشية من أن ينالها– متى دخلت الحرب– ما نال العراق وإيران من تدهور اقتصادي[٢٢]. لهذا كله وقفت دول الخليج بجانب العراق، وتحملت قسطاً وافر من فاتورة الحرب التى انتهت لصالح العراق.

ومعلوم أن هذه الوقفة أثارت غضب الإيرانيين فتوعدوا الخليجيين بنقل الثورة إلى داخل بلادهم للقضاء على نظم الحكم فيها[٢٣]، **وكان هذا النذير دافعاً قوياً لاتفاق خليجي على إنشاء اتحاد يحمي مصالح هذه الدول فى مواجهة الأطماع الإقليمية، فأُعلن عن قيام مجلس التعاون الخليجي فى خضم الحرب العراقية الإيرانية.**

وهذه هى العوامل الخارجية وسنقوم فى الفرع الثاني بالحديث عن العوامل الداخلية التى ساعدت على قيام المجلس.

الفرع الثاني
العوامل الداخلية لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتمثل تلك العوامل الداخلية فيما يلي: –

أولاً: وحدة اللغة:

اللغة العربية هى الأساس فى التعامل والتفاهم واستيعاب ما هو مطلوب. وتربط اللغة بين أفراد المجتمع الواحد بأقوى الروابط وأدومها وأكثرها اتصالاً بالحياة، كما تربط اللغة بين المتكلمين بها بصلات فكرية عميقة وتجاوب عاطفي تام، وتعمل على التآلف بين أبناء المجتمع على أحسن وجه، ويوجد رأي يقول إن اللغة العربية مهما اختلفت فيها اللهجات فهي لغة واحدة، فهي اللغة التى تجمع أبناء الخليج العربى وغيرهم من أبناء الوطن العربي[٢٤]– فهي اللغة الأم– وهى بذلك أساس الجمع بين أبناء الوطن مهما بعدت المسافات. فلقد وجدنا الجمهورية العربية المتحدة قد ضمت مصر وسوريا رغم تباعد الأراضي واختلاف اللهجة بين شمال أفريقيا ودول الشام إلا أن وحدة اللغة العربية كانت هى الرابط الأساسي لهذه الجمهورية. **وبذلك يتضح لنا أن اللغة العربية هى الدافع لأبناء الخليج العربي للاجتماع على كلمة سواء– وهو مجلس التعاون الخليجي– بما قطعوا على أنفسهم.**

ونلاحظ هنا أن اللغة العربية كانت هى الرابط من قبل، فإذا رجعنا إلى القرن الثاني

عشر لوجدنا أحلافاً خليجية مثل حلف القواسم وحلف بني ياس رغم تباعد المسافات بينهم، إلا أن اللغة قد ربطت بينهم ووحدت كلمتهم ليكونوا يداً واحدة فى مواجهة الاستعمار الخارجي فى هذه المنطقة، وهى بذلك الأساس الذى جمع بين أبناء الخليج العربي ليقوم بينهم من قبل اتحاد ساحل عمان (الإمارات المتصالحة)[٢٥]، ثم بعد ذلك الاتفاق الثنائي بين أبوظبي ودبي، ثم بعده اتحاد الإمارات العربية التسع، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة التى مازالت إلى اليوم قائمة نتيجة لترابط أبناء الخليج العربي ومحافظتهم على لغتهم، لأن الدولة التى تفقد لغتها ستفقد أهم ركن من أركان سيادتها وقوميتها، فاللغة هى الجامعة بين أبناء المنطقة، وزادت أهمية اللغة باعتناق العرب للإسلام الذى شرفهم الله به[٢٦].

ثانياً: الوحدة الدينية:

لقد كان للدين الإسلامي أعظم الأثر فى جمع أبناء الأمة الإسلامية رغم اتساع المسافات بينهم، فالدين الإسلامي مع وحدة اللغة العربية التى ينطق بها أبناء الخليج العربي كانا ركنين أساسيين فى قيام الوحدة بين أبناء الخليج العربي، وذلك لأن الدين الإسلامي دين جامع لا يقبل التفرقة بين أبنائه رغم اختلاف اللغات. وقد ساعدت وحدة الدين على توحد كلمتهم والوقوف فى وجه أي استعمار أجنبي عليهم لأن الدين الإسلامي دين عزة لا يقبل لأهله الذل والهوان، فكان اسلامهم دافعاً أساسياً لقيام مجلس التعاون الخليجي واستمراره حتى اليوم، وفي المقابل إذا نظرنا إلى الاتحادات والوحدات التى قامت فى معزل عن الدين، كالوحدة الألمانية والتى جمعت بين كاثوليكية كبافاريا وأخرى بروتستانتية كبروسيا، وكذلك الوحدة فى يوغسلافيا والتي أدت إلى توحيد الصفوف بين الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك والبوشناق المسلمين[٢٧]، ولكن اختلاف الطوائف الدينية فى هذه الوحدات كان سبباً فى فشلها وهو ما حدث فى البلقان على سبيل المثال التى ظلت الحرب بين أطرافها ثلاث سنوات أو أكثر وذلك بسبب اختلاف الدين، أما إذا نظرنا الى التجربة التى نحن بصددها[٢٨]، **فإننا نأمل أن يكون لعامل الدين أعظم الأثر فى توحيد صفوف أبناء الخليج العربي، وحثهم على التجمع وعدم التفرقة لحديث النبى ﷺ "إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية" ولقوله ﷺ "يد الله مع الجماعة". صدق رسول الله ﷺ.**

(ISSN: 2537 - 0758)

ثالثاً: وحدة الأرض (الوحدة الجغرافية):

إن أقطار المجتمع الخليجي لا تمثل رقعاً أرضية متجاورة فحسب، بل هى فى مجموعها رقعة واحدة متصلة لا تفصلها عن بعضه موانع طبيعية أو صناعية، الأمر الذي ييسر لشعوبها التنقل من جزء إلى جزء واتصالهم ببعضهم وتفاعلهم اجتماعياً منذ قديم الزمان، فتبادلوا المنافع والتجارات، وجمعتهم منذ القدم المصاهرات والأحلاف وكثيراً ما ساعدت وشائج القربى على التئام الخلافات وتناسى العدوات(٢٩).

ومثل هذا العامل الحيوي– أي الوحدة الجغرافية– يُعد ركنا أساسياً فى إقامة التجمع الخليجي، حيث تستطيع دول الخليج عن طريقه أن توطد دعائم كيانها السياسي وتنمي فى حدوده وجودها الاقتصادي.

رابعاً: الوحدة الاقتصادية:

قبل أن يظهر البترول ويجذب أنظار العالم إلى هذه المنطقة وجدت بين أبناء الخليج العربي علاقات تجارية فيما بينهم، إذ أن حلف القواسم كان يقوم بنقل البضائع فى الخليج العربي، وعندما ظهر البترول فى المنطقة شد من أزر هذه الوحدة فصاروا أعضاء فى الأوبك العالمية. وجدير بالتنويه أنه لا غنى للوحدة الاقتصادية عن الوحدة السياسية إذ تكمل كل منهما الأخرى(٣٠).

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المنظمة الدولية ككائن قانوني فى حاجة إلى هيكل تعتمد عليه، إذ من الثابت أن إرادة أي شخص من أشخاص القانون الدولي يتم تكوينها والتعبير عنها بواسطة جهاز معين أو عدد من الأجهزة، **ومجلس التعاون الخليجي باعتباره منظمة دولية من أشخاص القانون الدولي له هيكله التنظيمي(٣١) الذي يُسير شئونه وينسق أعماله، والذي يتكون من المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة وهيئة تسوية المنازعات، وهذا ما سنتناوله بالدراسة من خلال الفروع التالية:**

الفرع الأول: المجلس الأعلى.

الفرع الثاني: المجلس الوزاري.

الفرع الثالث: الأمانة العامة.

الفرع الرابع: هيئة تسوية المنازعات.

الفرع الأول
المجلس الأعلى

يعتبر المجلس الأعلى السلطة العليا فى مجلس التعاون الخليجي، لأنه هو الذي يقر جميع أعمال مجلس التعاون الخليجي الداخلية والخارجية، ويتكون المجلس الأعلى من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول[٣٢]. فأعضاء المجلس الأعلى يجب أن يكونوا من رؤساء الدول الأعضاء داخل مجلس التعاون الخليجي، أي أن العضوية لا تكون لولي العهد وفقاً للنظام الملكي لتلك الدول كما لا تكون لرئيس الوزارة. ويجتمع المجلس الأعلى فى دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء[٣٣] ويعقد المجلس دوراته فى بلدان الدول الأعضاء[٣٤]، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء[٣٥].

رئاسة المجلس الأعلى:

نص الميثاق المنشئ– النظام الأساسي– لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن رئاسة المجلس الأعلى تكون دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول[٣٦]، **هذا وقد أشارت المادة (٧) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى في شأن رئاسة ذلك المجلس إلى الأمور التالية:-**

١- تسند رئاسة المجلس الأعلى عند بدء كل دورة عادية إلى رؤساء الدول الأعضاء بالتناوب فيما بينهم على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويظل الرئيس يمارس أعمال الرئاسة حتى تسند لخلفه فى مستهل أعمال الدورة العادية التالية.

٢- لا يجوز لرئيس دولة طرف فى نزع قائم أن يرأس الدورة أو الجلسة التى تخصص لمناقشة هذه المسألة وفى هذه الحالة يعين المجلس رئيساً مؤقتاً.

٣- يعلن الرئيس افتتاح واختتام الدورات والجلسات ووقف الجلسات أو إقفال باب المناقشات ويكفل مراعاة أحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون، ويعطي الكلمة حسب ترتيب طلبها ويطرح الاقتراحات لأخذ الرأي فيها ويدير التصويت ويبت فى نقاط النظام، ويعلن القرارات ويتابع أعمال اللجان ويبلغ المجلس الرسائل الواردة إليه.

٤- للرئيس حق الاشتراك فى المداولات والاقتراح نيابة عن الدولة التى يمثلها وله أن ينيب عنه فى ذلك أحد أعضاء وفده.

(ISSN: 2537 - 0758)

اختصاصات المجلس الأعلى:

لقد حدد الميثاق المنشئ لمجلس التعاون الخليجي اختصاصات المجلس الأعلى بعد أن جعله السلطة العليا فى مجلس التعاون، فجعل فى يده السلطتين التشريعية وهي إصدار القرارات والتوصيات التى تهم الدول الأعضاء وتحكم مساره[٣٧]، والسلطة القضائية المتمثلة فى هيئة تسوية المنازعات وهو الجهاز القضائي فى مجلس التعاون الخليجي، وهذه الهيئة تتبع المجلس الأعلى وهو الذي يقر أعمالها[٣٨].

ويقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون، إذ أنه المُكلف بالنظر فى القضايا التى تهم الدول الأعضاء سواء كانت بين الدول الأعضاء أم مع غيرهم، ويضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التى يسير عليها، والنظر فى التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التى تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها، والنظر فى التقارير والدراسات التى يكلف الأمين العام بإعدادها، وتعيين الأمين العام، وإجازة الميزانية العامة وإجراء أية تعديلات للميثاق المنشئ لمجلس التعاون الخليجي واعتماد أسس التعاون مع الدول الأخرى وإقرار نظام هيئة تسوية المنازعات' وباعتباره السلطة العليا فى مجلس التعاون فهو الذي يهتم بوضع السياسة العليا للمجلس ويضع التوجيهات التى تحكم سير الأمور داخل مجلس التعاون الخليجي[٣٩].

ولقد أشار المجلس الأعلى فى نظامه الداخلي إلى تحديد نظام سير الجلسات[٤٠]، كما أنه يقرر أيضاً فى بداية كل دورة سرية الجلسات أو علانيتها، حيث له وحده مطلق الحرية في ذلك[٤١]. وبخصوص الوضع بالنسبة للدورة الاستثنائية، فقد أشار المجلس الأعلى في المادة السادسة من نظامه الداخلي إلى عقد هذه الدورة بناءً على قرار سبق صدوره فى دورة سابقة، فلكي تكون الدعوة لعقد الدورة الاستثنائية صحيحة يجب أن يصدر بها قرار سابق[٤٢]. كما أشارت ذات المادة على ألا تدرج فى جدول أعمال الدورات الاستثنائية مسائل غير التى من أجلها عقدت الدورة، وعلى ذلك فإذا حدث خلاف بين دولتين من الدول الأعضاء قبل أن يعقد المجلس هذه الدورة الاستثنائية، فلا يحق للأعضاء مناقشة هذا الخلاف الذي حدث حيث أن نص المادة السادسة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى، اشترط وجوب أن يصدر بصدد هذه المشكلة قرار وأن يعقد المجلس الأعلى لها دورة استثنائية مستقلة إذ أن المجلس الأعلى لا ينعقد– كما رأينا–

إلا للأعمال التى أدرجت فى جدول أعماله وصدر بها قرار سابق[٤٣].

التصويت فى المجلس الأعلى:

يقوم نظام التصويت فى المجلس الأعلى على أساس المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء[٤٤]، وعدم منح أي عضو ميزة خاصة فى التصويت وهو شبيه بنظام التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قررت المادة (١٨) فقرة (١) من ميثاق الأمم المتحدة أن يكون لكل عضو صوت واحد فى الجمعية العامة.

وتصدر قرارات المجلس الأعلى فى المسائل الموضوعية (أي المسائل الهامة) بإجماع الدول الأعضاء المشتركة فى التصويت وفى المسائل الإجرائية بالأغلبية، وعلى العضو الممتنع أن يقرر عدم الالتزام بالقرار[٤٥].

وفى نظرنا فإن اشتراط التصويت بالإجماع لكي يصدر قرار من مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى إحدى المسائل الموضوعية الهامة إنما يعد من أسوأ طرق التصويت، إذ أن فرض شرط الإجماع لاتخاذ قرار يتعلق بمسألة موضوعية هامة سيؤدي إلى تعطيل قرارات مجلس التعاون، علاوة على أن قاعدة الإجماع قد تؤدي إلى الشلل والفوضى مادامت قاعدة الإجماع تلك تجعل صوتاً واحداً– أياً كانت قيمته– مثل عشرون صوتاً.

الفرع الثاني
المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجي، أو من ينوب عنهم من الوزراء[٤٦].

ويعقد المجلس الوزاري اجتماعاته كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورة استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر[٤٧]. ويقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته[٤٨] ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء[٤٩].

رئاسة المجلس الوزاري:

تسند رئاسة المجلس للدولة التى تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية فى رئاسة المجلس الأعلى[٥٠]، ويمارس رئيس المجلس مهامه إلى أن تسند الرئاسة لخلفه.

ويتولى الرئيس كذلك رئاسة الدورة الاستثنائية **إلا أنه يوجد شرط أساسي فى النظام**

(ISSN: 2537 - 0758)

الأساسي لرئاسة المجلس الوزاري فى دورته سواء العادية أو الاستثنائية هو أنه لا يجوز لممثل دولة طرف فى نزاع قائم أن يرأس الدورة أو الجلسة التى تخصص لمناقشة هذه المسألة، وفى هذه الحالة يعين المجس رئيسا مؤقتاً(٥١). وقد سار ميثاق المجلس فى هذا الخصوص على نهج ميثاق جامعة الدولة العربية التى تمنع أي دولة طرف فى نزاع من رئاسة الجلسة أو مداولتها. ومن مهام الرئيس أيضاً إعلان افتتاح الدورات والجلسات واختتامها ووقف الجلسات وقفل باب المناقشة(٥٢).

كما أنه من حق الرئيس كذلك أن يشترك فى المداولات بالمجلس والتصويت نيابة عن الدولة التى يمثلها وله أن ينيب عنه فى ذلك واحداً من وفده (٥٣).

اختصاصات المجلس الوزاري:

يختص المجلس الوزاري باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات، والمشروعات التى تهدف إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات، ووضع السياسات الكفيلة بوضع تلك قرارات موضع التنفيذ، كما يعمل المجلس على تشجيع الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات والمساعدة على انتقال الأيدي العاملة بين مواطني الدول الأعضاء فيما بينهم، وكذلك العمل على إحالة أي وجه من أوجه التعاون إلى اللجان الفنية والمتخصصة لدراستها وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنها، كما يعمل على اعتماد التقارير الدورية، وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام، وأيضاً التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العام والتهيئة لاجتماعات المجلس(٥٤).

وبهذا نجد أن مهمة المجلس الوزاري تنفيذية داخل كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فله أن يقوم بتجهيز القرارات والتوصيات فى الشئون المشتركة، ورفعها للمجلس الأعلى للبت فيها وبذلك يعتبر المجلس الوزاري المساعد الرئيسي للمجلس الأعلى.

التصويت فى المجلس الوزاري:

لكل دولة عضو فى المجلس الوزاري صوت واحد ولا يجوز لأي دولة أن تمثل دولة أخرى أو تصوت نيابة عنها(٥٥)، ولقد كفل النظام الأساسي لمجلس التعاون لكل الدول الأعضاء فى المجلس الوزاري حق التصويت دون استثناء بين دولة كبيرة مثل السعودية ودولة صغيرة مثل البحرين، وذلك إعمالاً لمبدأ المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء،

باعتبار أن ذلك المبدأ من الأسس التى قام عليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكما هو الحال فى المجلس الأعلى بشأن التصويت فى المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية، فالقرار الذي يصدر فى المسائل الموضوعية يكون بالإجماع، أما المسائل الإجرائية فيكون بالأغلبية، وعلى العضو الممتنع عن التصويت أن يسجل عدم التزامه بالقرار[٥٦].

الفرع الثالث
الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة الجهاز الإداري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى[٥٧]، أما بالنسبة لمساعدي الأمين العام فيعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام[٥٨].

مهام الأمانة العامة:

تقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون بإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، وكذلك إعداد الخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك بينهم. كما تقوم بإعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون، ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء، وإعداد المشروعات واللوائح الإدارية والمالية التى تتمشى مع قرارات مجلس التعاون، وإعداد التقارير والدراسات التى يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

كما تقوم الأمانة العامة بإعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتحضير للاجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، والاقتراح على رئيس المجلس الوزاري بالدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري التى تُسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري[٥٩].

الأمين العام:

يعين الأمين العام من قبل المجلس الأعلى وتكون مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة[٦٠] ولم يشترط مجلس التعاون أن يكون الأمين العام من دولة معينة من دول المجلس بل اكتفى النظام الأساسي للمجلس بأن يكون اختيار الأمين العام من بين مواطني دول المجلس[٦١].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن هو أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم

(ISSN: 2537 - 0758)

يتطلب شروطاً معينة لتعيين الأمين العام ولكنه يفترض فيه أن يكون على علم بما يدور فى المنطقة من أحداث وما يتعين عمله بصفته أعلى موظف موجود بالمجلس.

مهام الأمين العام:

للأمين العام لأية منظمة دولية اختصاصات كثيرة، تختلف من منظمة إلى أخرى، حسب النصوص التي تحكمها، **وتتمثل هذه الاختصاصات بالنسبة للأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الآتي**[٦٢]:-

- ترشيح الأمناء المساعدين وعرض ذلك الترشيح على المجلس الوزاري بغرض استصدار قرار تعيينهم.
- تعيين موظفي الأمانة العامة من بين مواطني المجلس، وكذلك من غيرهم إذا وافق المجلس الوزاري.
- يكون الأمين العام مسئولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها.
- متابعة تنفيذ أعمال مجلس التعاون ومتابعة القرارات المتخذة.
- تمثيل مجلس التعاون لدى الغير[٦٣]– دولاً أو منظمات دولية أو مؤتمرات– وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.
- تشكيل لجان تحضيرية يعهد إليها بدراسة مسائل مدرجة بجدول أعمال المجلس الوزاري، بالتشاور مع رئيس الدورة[٦٤].
- الاشراف على تنظيم علاقات المجلس الوزاري مع وسائل الإعلام[٦٥].
- إرسال القرارات والتوصيات التي يتخذها المجلس الوزاري والوثائق المتعلقة بها إلى الدول الأعضاء خلال ١٥ يوماً من انتهاء الدورة[٦٦].
- يساعد رئيس المجلس الوزاري في السعي إلى التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء في المسائل التي تختلف فيها الآراء حول مشروع قرار قبل إحالته إلى التصويت[٦٧].
- طلب تأجيل التصويت لمدة معينة يتم أثناءها المزيد من التشاور والمفاوضات بشأن مسألة معروضة أمام المجلس الوزاري[٦٨].
- اقتراح تعديل النظام الداخلي للمجلس الوزاري[٦٩].
- تحديد تاريخ بدء دورات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري واقتراح موعد انتهائها،

وتوجيه الدعوة لحضور الدورات العادية والاستثنائية[٧٠].

- اقتراح مسائل تُدرج في جدول أعمال المجلس الوزاري[٧١].

ونخلص مما تقدم إلى أن الاختصاصات المنوطة بالأمين العام لمجلس التعاون، هي اختصاصات ذات طبيعة متغايرة، سياسية وتنفيذية وإدارية.

الفرع الرابع
هيئة تسوية المنازعات

لقد حرص أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إنشاء هيئة خاصة تتولى تسوية المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء، بما يؤدي إلى تصفية العلاقات وانسجامها، ويدعم من جهود التكامل السياسي الشامل فيما بينهم، ويسهم بشكل إيجابي فى إيجاد سلام المنطقة العربية والعالم ويساعد بطريقة فعالة في إبطال مزاعم المتباكين على أمن الخليج والقائلين بأن أهم نقاط تهديد هذا الأمن هو نشوب المنازعات المختلفة فى أرجائه[٧٢]. ومن الملاحظ أن دولة الكويت هى التى اقترحت مشروع إنشاء هيئة لتسوية المنازعات والخلافات داخل مجلس التعاون.

وهيئة تسوية المنازعات تتبع المجلس الأعلى فى تصرفاتها ويكون مقر الهيئة مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وتعقد اجتماعاتها بدولة المقر، ولها عند الاقتضاء أن تجتمع فى أي مكان آخر[٧٣].

وتختص الهيئة بالنظر فيما يحال إليها من المجلس الأعلى من منازعات بين الدول الأعضاء من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون[٧٤]، وليس للهيئة أعضاء دائمين وإنما تشكل من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف فى النزاع الذي يرى المجلس الأعلى اختيارهم فى كل حالة على حدة، بحسب طبيعة الخلاف على ألا يقل عددهم عن ثلاثة، وذلك بقرار من المجلس الأعلى وللهيئة أن تستدعي من تشاء من المستشارين والخبراء[٧٥]. وما لم يقرر المجلس الأعلى خلاف ذلك تنتهي مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتاواها إلى المجلس الأعلى الذي يملك استدعائها فى أى وقت لتفسير أو توضيح ما جاء فى توصياتها وفتاواها[٧٦].

ومن الجدير بالاهتمام أن تعيين الهيئة من قبل المجلس الأعلى يجعل علاقتها محصورة بالمجلس الأعلى فقط ولا علاقة لها بأطراف النزاع لأن من شروط تكوينها ألا

(ISSN: 2537 - 0758)

يكون من بين أعضائها أي طرف من أطراف النزاع المعروض على الهيئة لبحثه، وتستعين الهيئة فى عملها بمصادر ثلاثة وهي: النظام الأساسي لمجلس التعاون، والقانون والعرف الدوليين، ومبادئ الشريعة الإسلامية(٧٧).

ويكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور جميع أعضائها وتقوم الأمانة العامة بوضع نظام للإجراءات اللازمة لسير عمل الهيئة، ويسري العمل به من تاريخ موافقة المجلس الوزاري عليه، ويكون لكل طرف من أطراف النزاع ممثلون عنه أمام الهيئة ولهم متابعة الإجراءات وإبداء أوجه الدفاع (٧٨)، وتختار الهيئة رئيساً لها من بين أعضائها(٧٩).

وبالنسبة للتصويت داخل الهيئة فلكل عضو صوت واحد، وتصدر الهيئة توصياتها أو فتاواها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية أصوات الأعضاء فإذا تساوت الأصوات يُرجح الجانب الذي فيه الرئيس(٨٠).

وتعتبر ميزانية الهيئة جزءاً من ميزانية الأمانة العامة التى يتحملها كافة الأعضاء بالتساوي(٨١) وتتمتع الهيئة وأعضائها فى إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لتحقيق أغراضها(٨٢).

ويتضح مما سبق أن هيئة تسوية المنازعات من حيث تشكيلها واختصاصاتها وطريقة عملها تُعد بمثابة جهاز قضائي ذات اختصاص استشاري فهى ليست محكمة بحكم تشكيها الذي يتغير وفق كل حالة على حدة، وبحكم أنه ليس لها إلا أن ترفع توصياتها وفتاواها بخصوص القضايا التى تحال إليها من المجلس الأعلى، وليس لها حق إصدار القرارات بشأنها.

لذلك نقترح– من جانبنا– أن يكون تشكيل هذه الهيئة ثابتاً وليس لكل حالة على حدة، وأن يكون الرأي الصادر منها ملزماً لكل الأطراف وليس رأياً استشارياً، كما نقترح أن تكون هذه الهيئة عبارة عن محكمة خليجية ذات اختصاص قضائي إذ حتى يومنا هذا لم تقعُد هذه الهيئة ولم يُذكر لها دوراً فى حل المنازعات التى تقوم بين الدول الأعضاء، ومثال ذلك النزاع القطري الخليجي.

هوامش ومراجع الدراسة:

(١) وهذه الدول هى كل من قطر والسعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

(٢) تقول دراسة صادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون أن بذوره الأولى ترجع إلى عام ١٩٧٥خلال زيارة أمير الكويت لأبو ظبي، ودعوته عام ١٩٧٦ إلى إنشاء وحدة خليجية، وما تلا ذلك من بيانات ثنائية مشتركة فى هذا المعنى، تتوجت بالاجتماع الذي تم فى الرياض، **راجع:** مجلس التعاون لدول الخليج العربي– نظامه وهيكله التنظيمي وإنجازاته، الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٨٨، ص ٢١– ٢٥.

(٣) البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الثامنة، في الفترة من ٢٥ الى ٢٦ مايو ١٩٨١ في أبو ظبي.

(٤) صدر النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ٢١/رجب/ ١٤٠١ هجرية الموافق ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨١ ميلادية، ويقول الأمين العام الأسبق للمجلس أن مؤتمر القمة الأول خرج بوثيقتين هامتين، هما: ١– حتمية التكامل الاقتصادي؛ ٢– مبادئ السياسة الخارجية للمجلس، وتشمل المبادئ التى يتمسك بها المجلس فى ممارسة سياسته الخارجية، **راجع:** عبد الله بشارة: مجلس التعاون– أهدافه، ظروف نشأته ومستقبله، فى: "مجلس التعاون المسيرة والتحديات"، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٨٩، ص ١٥.

(٥) أنظر النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي، منشورات المجلس ١٩٩١ وأنظر أيضاً
www.gcc.org.com

(٦) أنظر عبد الحميد موافي، مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٥ لسنة ١٩٨١، ص ١٣٦.

(٧) أدت إلى سقوط حكومة الشاه وتولى الخومينى الذي كان يتزعم الثورة الإسلامية فى إيران فبعده بدأت أمريكا تنظر إلى وضع المنطقة بمنظور مختلف لأن رجلها قد رحل عن المنطقة.

(8) Emile A. Nakhleh, The Persian Gulf and American Policy, New York, 1982, PP. 127- 137.

(٩) ونقصد الاتحاد السوفيتي آنذاك.

(ISSN: 2537 - 0758)

(١٠) الدكتور/ محمد الرميحي، منطقة الخليج العربي فى ضوء المتغيرات الدولية المستجدة السياسية الدولية، العدد ٧٢ لسنة ١٩٨٠، ص ٤ وما بعدها.

(١١) الدكتور/ عبد الحميد موافي، مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(١٢) الدكتور/ عبد الحميد موافي، مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص ١٢٨.

(١٣) أي تحكم الأمريكان والقضاء على النفوذ السوفيتي فى منطقة الخليج وذلك بعد قرار الانسحاب البريطاني من الخليج.

(١٤) مبادرة برجنيف التى أعلنها البرلمان الهندى فى ١٩٨٠/١٢/١٠. ولقد نشرت فى:
J.I.A. The Persian Gulf. No. 7- 1981.

(١٥) الدكتور/ عبد الحميد موافي، مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(١٦) الدكتور/ محمد الرميحي، منطقة الخليج العربي، المرجع السابق، ص ٢٥.

(١٧) **لمزيد من التفصيل راجع كل** من: أ/ حسن محمد طوالبة، مناقشة فى النزاع العراقي الإيراني، الوطن العربي للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥، **وأنظر أيضاً** أ/ بسيوني محمد الخولي، الصراع العراقي الإيراني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

(١٨) حول الثورة الايرانية أنظر الدكتورة/ آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦–١٩٧٩، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٥٠، سنة ١٩٩٩، ص ٢١١: ٢٣٥.

(19) Gary, Sick Trial by Error- Reflections on the Iran Iraq War M.E.J. m Spring 1989, Vol. 43, N2, PP. 230-247; Hary H. Almond-Neutrality the Rights of Shipping and The Use of Force in The Persian Gulf War. A.S.I.J., Washington, D.C. April 20-23, 1988, PP. 594- 607.

(٢٠) **لمزيد من التفاصيل راجع** الدكتور/ محمد نصر مهنى، والدكتور/ خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، مكتبة غريب، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص ٣٢٩ وما بعدها.

(٢١) الدكتور/ عبد الله الأشعل، الحروب العراقية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل سنة ١٩٨٨، ص٤٢.

(٢٢) الدكتور/ محمد نصر مهنى، والدكتور/ خلدون ناجي معرف، تسوية المنازعات الدولية، المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(23) M.S. El Azhary, The Attitudes Of The Super Powers Towards The Gulf War. International Affairs. Vol. 79, N.4, Autuman, 1983, PP. 609, 619.

[٢٤] الدكتور/ إبراهيم جمعة، القومية العربية، دار الفكر العربي، سنة ١٩٦٠، ص ٥٣.

[٢٥] حلف القواسم قام عام ١٧٤٧ حتى ١٨٢٠ وحلف بنى ياس قام عام١٧٦١ وكانوا يقيمون فى مدينة أبو ظبي. لمزيد من التفصيل يرجع إلى بحث الدكتور/ جمال زكريا، إمارات قديمة ودولة حديثة دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٨٧، ص ٢٧ حتى ٣١.

[٢٦] **لمزيد من التفصيل راجع** الدكتور/ محمد عمارة، الإسلام والعروبة، دار الشروق، ١٩٨٨، ص ٦١- ٦٢ وأنظر أيضا الدكتور/ مصطفى الفقي، تجديد الفكر القومي، دار الشروق، ١٩٩٩، ص ١٣- ١٨.

[٢٧] الدكتور/ عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٧٧.

[٢٨] مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

[٢٩] الدكتور/ عبد الرحمن الباز، هذه قوميتنا، مرجع سابق، ص١٨١.

[٣٠] الدكتور/ يوسف صايغ، الاندماج الاقتصادي وذريعة السياسة الرطبة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦، مارس لسنة ١٩٧٩، ص ٣.

[٣١] نصت المادة (٦) من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن "**يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:**

١- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات ٢- المجلس الوزاري ٣- الأمانة العامة ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية".

[٣٢] المادة (٧) فقرة (١) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٢) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

[٣٣] المادة (٧) فقرة (٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٤) فقرة (١) بند (أ) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

[٣٤] المادة (٧) فقرة (٣) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٤) فقرة (١) بند(ج) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

[٣٥] المادة (٧) فقرة (٤) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٥) فقرة (٢) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

[٣٦] المادة (٧) فقرة (١) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

(ISSN: 2537 - 0758)

(٣٧) الدكتور/ محمد عبد اللاه، الخليج وتحديات الصراع الدولي وقيام مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٧، ص١٩.

(٣٨) المادة (٦) فقرة (١) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

(٣٩) المادة (٨) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

(٤٠) نصت المادة (٤) فقرة (١) بند (أ) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى على أن "يجتمع المجلس الأعلى في دورة عادية في السنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناءً على طلب أي عضو وتأييد عضو آخر".

(٤١) نصت المادة (٥) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى على أن "يقرر المجلس الأعلى في بداية كل دورة سرية الجلسات أو علانيتها".

(٤٢) تنص المادة (٦) فقرة (١) بند (أ) وبند (ب) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى على أن "ينعقد المجلس الأعلى في دورة استثنائية:- أ- بناء على قرار سبق إصداره في دورة سابقة ب- بناء على طلب دولة من الدول الأعضاء وتأييد دولة أخرى وفي هذه الحالة ينعقد المجلس خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ توجيه الدعوة للدورة الاستثنائية".

(٤٣) تنص المادة (٦) فقرة (٢) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى على أن "لا تدرج في جدول أعمال الدورات الاستثنائية مسائل غير التي عقدت الدورة من أجل النظر فيها".

(٤٤) المادة (٩) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (١٤) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى وحول ذلك راجع الدكتور/ مفيد شهاب، المنظمات الدولية، طبعة ١٩٨٨، دار النهضة العربية، ص٢٨٧.

(٤٥) تنص المادة (٥) فقرة (٢) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى على أن "يكون انعقاد المجلس الأعلى صحيحاً إذا حضره رؤساء ثلثي الدول الأعضاء ويتخذ قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية وعلى العضو الممتنع عن التصويت أن يسجل عدم التزامه بالقرار".

(٤٦) المادة (١١) فقرة (١) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٢) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٤٧] المادة (١١) فقرة (٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٤) فقرة (١) والمادة (٥) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٤٨] المادة (١١) فقرة (٣) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٣) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٤٩] المادة (١١) فقرة (٤) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٣٣) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٥٠] المادة (١١) فقرة (١) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (١٥) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٥١] المادة (١٥) فقرة (٤) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٥٢] المادة (١٦) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٥٣] المادة (١٦) فقرة (٢) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٥٤] المادة (١٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

[٥٥] المادة (١٣) فقرة (١) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٣٤) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٥٦] المادة (١٣) فقرة (٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والمادة (٣٣) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٥٧] المادة (١٤) فقرة (٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

[٥٨] المادة (١٤) فقرة (٣) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

[٥٩] المادة (١٥) من النظام الأساسي لمجلس التعاون، والمادة (١٢) من النظام الداخلي للأمانة العامة.

[٦٠] المادة (١٤) فقرة (٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

[٦١] وهذا يفهم- بطبيعة الحال- من المادة (١٤) فقرة (٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون والتي جاءت خالية من أي تحديد إذ نصت على أن "يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة".

[٦٢] حول اختصاصات الأمين العام لمجلس التعاون أنظر المواد (١٤) و (١٥) من النظام الأساسي للمجلس.

(ISSN: 2537 - 0758)

[٦٣] من ذلك تكليف المجلس الوزاري للأمين العام بأن يمثل دوله في مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط والذي عقد في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ بصفة مراقب، راجع نص القرار، في مجلة مجلس التعاون العدد ٢٤، ١٩٩١ ص ١٦٥.

[٦٤] المادة (٢٠) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٦٥] المادة (٢٣) فقرة (٣) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٦٦] المادة (٢٣) فقرة (٤) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٦٧] المادة (٣٦) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٦٨] المادة (٣٦) فقرة (٢) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٦٩] المادة (٣٨) فقرة (١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٧٠] المادة (٤) فقرة (٢) بند (ب) من النظام الداخلي للمجلس الأعلى والمادة (٤) الفقرات (٢) و(٣) والمادة (٥) الفقرات (٢) و(٣) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٧١] المواد من (٨) إلى (١١) من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

[٧٢] الدكتور/ عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، ١٩٨٨، ص ١٦١.

[٧٣] المادة (٢) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٧٤] المادة (٣) من النظام لهيئة تسوية المنازعات.

[٧٥] المادة (٤) الفقرات (١) و(٢) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٧٦] المادة (٤) فقرة (٣) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٧٧] المادة (٩) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٧٨] المادة (٥) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٧٩] المادة (٦) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٨٠] المادة (٧) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٨١] المادة (١١) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

[٨٢] المادة (١٠) من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.